مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في : 20/01/2021
رقم السؤال : 4 597

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول آفاق التوظيف المحدودة لشهادات الماستر في المالية التشاركية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد وزير المحترم،
مسايرة منها للمستجدات القانونية التي اعتمدتها بلادنا في تنويع المعاملات المالية والاقتصادية، عبر اعتماد صيغ مؤسسات ومعاملات التمويل البديلة، عملت مؤسسات جامعية متعددة على فتح الدراسات العليا للحصول على شهادات الماستر في التمويل التشاركي، كماستر المالية التشاركية بكلية الحقوق بفاس منذ 2018، الذي تخرج منه فوجان، ويدرس حاليا الفوج الثالث عدة مواد ذات تكوين اقتصادي وقانوني مهم منها: مدخل إلى المالية التشاركية، والحكامة المالية، والقانون الضريبي، وتوثيق العقود البنكية التشاركية، وصيغ التمويل التشاركي، والقانون البنكي، وقانون التأمين، والمعاملات المالية المعاصرة، و القانون الجنائي للأعمال، وأساسيات الاقتصاد الإسلامي، والأسواق المالية، ونظام الرقابة الشرعية، وهو نفس ما ينطبق أيضا على ماستر المالية الإسلامية بكلية الشريعة بفاس، وماستر التأمين وعمليات البنوك التشاركية بأكادير، وماستر القانون وعمليات البنوك التشاركية بمكناس، غير أن خريجي هذه المسالك ظلوا يعانون من ضعف فرص التوظيف والاندماج، بسبب جدة شهاداتهم وتخصصاتهم، وعدم تحيين الإطار القانوني لمباريات توظيف المتصرفين ذوي التخصصات المشابهة، حتى ينص صراحة على هذا التخصص المحدث.
لذا نسائلكم السيد وزير المحترم:
- عن إمكانية التسريع بفتح آفاق التوظيف لهؤلاء الخريجين، لما سيشكلونه من قيمة مضافة للموارد البشرية بالقطاعات المعنية بالمالية والاقتصاد، ومصالحها المركزية والخارجية؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

علي العسري